السياسة الخارجية التركية في مطلع (القرن التركي): التحديات والرؤية والأهداف والتحوّل

هاكان فيدان*

ملخص: تدخل تركيا (قرن تركيا) في وقت يتّسم بديناميكياتٍ جيوسياسيةٍ سريعة التغير، مقترنةٍ بتحديات عالميَّة متزايدة باستمرار، تبلغ ذروتها في حقبة معقدة تحددها أزمات متعددة. وعلى هذه الخلفية، تبرز تركيا بوصفها جهةً إقليمية بناءة وفاعلةً في تحويل النظام نحو نظامٍ دوليّ أكثر شمولاً وفعالية، وأقدر على معالجة التحديات العالمية والإقليمية الحالية. وبينما تستمّر تركيا في تأمين مصالحها الوطنية في بيئةٍ إقليمية وعالمية متقلبة، ستبقى تعمل على تشكيل الظروف اللازمة لتحقيق السلام والتنمية المستدامين في جوارها وخارجها. وستعمل على «مأسسة» علاقاتها الخارجية على أساس بنيوي، وتطوير بيئة من الرخاء والنهوض بأهدافها العالمية.

الكلمات المفتاحية: قرن تركيا، السياسة الخارجية التركية، رؤية السياسة الخارجية وأهدافها.

*وزير الخارجية التركية

Turkish Foreign Policy at the Turn of the (Century of Türkiye): Challenges, Vision, Objectives, and Transformation

HAKAN FIDAN*

ORCID NO : 0009-0009-0499-6734

ABSTRACT: *Türkiye is embarking on the 'Century of Türkiye' at a time of rapidly changing geopolitical dynamics coupled with ever-increasing global challenges, culminating in a complex era defined by multiple crises. Against this background, Türkiye stands out as a regional constructive and system-transformer actor seeking to contribute to a more inclusive and effective international system capable of addressing current global and regional challenges. Türkiye will continue to secure its national interests in a volatile regional and global environment, while shaping conditions for sustainable peace and development in its neighborhood and beyond. It will work towards institutionalizing its foreign relations on a structural basis, developing an environment of prosperity and advancing its global goals.*

***Keywords**: Türkiye's century, Turkish foreign policy, foreign policy vision and goals.*

*Turkish Foreign Minister

رؤية تركية
2023-(1/13)
9 - 26

DOI:10.36360/1560-012-004-002

المقدمة:

تولّيت مهامي وزيرًا للخارجية بالجمهورية التركية في نقطة تحول في التاريخ التركي، وبداية «القرن التركي» في الذكرى المئوية لقيام جمهوريتنا. برزت رؤية «قرن تركيا» التي وضعها الرئيس رجب طيب أردوغان،[1] بوصفها مفهومًا يهدف إلى دفع تركيا نحو مستقبل يتميز بالتقدم والتنمية والمشاركة العالمية، وتنشيط إنجازات القرن الماضي بقوة وحماس متجددين. وستكون هذه الرؤية الكبرى بمثابة منارة لتركيا في جميع المجالات السياسية، وفي مقدمتها السياسة الخارجية.

في الواقع، تنعكس هذه الرؤية بشكلٍ جيدٍ في أهداف السياسة الخارجية التركية وممارساتها لإنشاء منطقة سلام واستقرار وازدهار في جوارنا القريب وخارجه. إن وزارة خارجيتنا التي تحتفل بالذكرى المئوية لتأسيسها، مجهزة تجهيزًا جيدًا بتقاليدها العريقة ومواردها البشرية القديرة وشبكةٍ واسعة من الحضور الدبلوماسي في جميع أنحاء العالم؛ لضمان التنفيذ السريع الكامل لهذه الرؤية.

التحديات في عصر معقد من الأزمات المتعددة:

نجح النظام الدولي الليبرالي الذي نشأ بعد عام 1945 في منع اندلاع حرب عالمية جديدة. لكنه عجز عن توفير السلام والأمن المستدامين للجميع. بعد سقوط جدار برلين، كانت المناقشات حول النظام العالمي من الأحادية القطبية إلى القطبية الثنائية، وأخيرًا إلى التعددية القطبية- بمثابة أعراض لمشكلةٍ في آليات الحكم العالمي الحالية. وتثبت هذه المناقشات أن آليات الإدارة العالمية الحالية غير قادرة على معالجة التحديات العالمية في الوقت المناسب، وبشكلٍ عادلٍ وفعال. وأصبحت بدلاً من ذلك ساحة صراعٍ تتصادم فيها الإستراتيجيات السياسية للقوى العظمى.

وقد اعترف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس مؤخرًا بهذه الحقيقة، بتأكيده أن «المؤسسات متعددة الأطراف اليوم، التي جرى إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية- تعكس القوة والآليات الاقتصادية في ذلك الوقت، ومن ثَمّ تحتاج إلى الإصلاح»[2]. هذه الملاحظة تتوافق مع دعوة تركيا الطويلة الأمد، لإصلاح الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، من أجل خلق نظامٍ جديد عادل ومنصف.

تأتي هذه الدعوة في محلها، بشكلٍ خاصٍّ في الوقت الذي تؤدي فيه المنافسة المتصاعدة بين القوى العظمى إلى تفاقُم التوترات العالمية وتعزيز الاستقطاب على نطاقٍ عالمي، ويمكن للمرء فيه أن يرى آثار هذه المنافسة في جميع أنحاء العالم، وفي

وقت يؤدي فيه تآكل التعددية والنظام القائم على القواعد إلى تفاقم هذا الاستقطاب المتزايد باستمرار، ولا تخفى ضرورة ضمان احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الموكل إليه المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين- أخفق في أداء مهمته. وهذا بدوره يترك النظام الدولي في حالة من عدم التوازن على نحو متزايد، ويدفع إلى تطورات لا يمكن التنبؤ بها، ويؤدي إلى ضعفٍ متزايد.

كما أن النظام الدولي يواجه العديد من التحديات السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية والاجتماعية. فالتحديات الحالية مثل الصراعات المسلحة، والإرهاب، والهجرة غير النظامية، وكراهية الأجانب، وكراهية الإسلام، وأزمة المناخ، ونقص الغذاء، والتهديدات السيبرانية- يحرّض بعضها بعضًا، وتزداد حدةً، ولا يقتصر أي من هذه التحديات على الحدود الوطنية، ولا تستطيع أي دولة التصدي لها بمفردها. وفي ظل غياب آليات حوكمة عالمية تتسم بالكفاءة، فإن الوضع الدولي يتشكل تحت وطأة الهشاشة المتزايدة في العالم عمومًا، وفي منطقتنا على وجه الخصوص.

وبينما يعيش المجتمع الدولي مخاوف أمنية كبيرة في الحرب الدائرة المستمرة بين روسيا وأوكرانيا في المنطقة المجاورة مباشرة لتركيا، فإنه يتعامل في الوقت نفسه مع الآثار غير المباشرة للحرب مثل التضخم العالمي، والركود الاقتصادي، وأزمة الطاقة، وانعدام الأمن الغذائي. ويبدو بوضوح أن المنظمات التي تملك صلاحية تقديم الحلول الأكثر إلحاحًا في العالم عاجزةٌ عن معالجة الأزمة التي نشبت في قلب أوروبا التي تمتد بتأثيراتها العالم كله.

وكذلك، تبتعد بعض البلدان عن تكريس العولمة على أساسٍ عادل، وتبتعد عن فوائدها من خلال تبني الحمائية في المجال الاقتصادي، ومن ثَمّ لا يتحقّق توزيع الثروة العالمية المتزايدة بشكلٍ عادل على نطاقٍ دوليّ، وما يزال عددٌ كبيرٌ من البلدان يكافح من أجل الوصول إلى الاحتياجات الأساسية. تتجاوز القيمة السوقية لبعض الشركات متعددة الجنسيات المجموع الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي لعددٍ كبيرٍ من البلدان، وما يزال بحسب تقديرات الأمم المتحدة عام 2022، «9.2 في المئة من سكان العالم يعانون الجوع المزمن، ويواجه 2.4 مليار شخص انعدام الأمن الغذائي المعتدل إلى الشديد»[3]. وبينما ينص الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة على «القضاء على الجوع بحلول عام 2030»، فإن الاتجاه المثير للقلق يشير إلى أننا نتحرك في الاتجاه المعاكس.

وهذه الصورة القاتمة تتناقض بشكل صارخ مع التقنيات المتطورة، مثل البيانات الضخمة والذكاء الصنعي والحوسبة الكمومية التي توفر فرصًا هائلة في مختلف المجالات، ومن ذلك الاقتصاد والأمن والتنمية والنقل والرعاية الصحية.

ونتيجة لكل هذه التطورات المتزامنة، يعيش النظام العالمي حقبةً معقَّدةً من الأزمات المتعددة، وهذا يشير إلى ضرورة التغيير وحتميته. وقد أصبح واضحًا للعيان الآن أن النظام الدولي يجب أن يخضع لتحول جوهري.

رؤية تركيا بوصفها لاعبًا إقليميًا بنّاءً ومحوّلاً للنظام:

وعلى هذه الخلفية، تبرز تركيا مرةً أخرى بوصفها قوةً من أجل الخير، وتتمتع بإحساس متزايد بالمسؤولية على الساحة الدولية. إنّها برزت على أنها تحلّ للمشكلات، وتحسّنَ النظام، وتُحدث تحوّلاً في المنطقة وفي الشؤون الدولية- في مطلع قرن تركيا.

إن النظام الدولي كما تصوره تركيا، يتطور إلى ما هو أبعد من المفهوم التقليدي للنظام الدولي الذي تحدده القطبية، سواء كان أحادي القطب، أم ثنائي القطب، أم متعدد الأقطاب. تسعى تركيا إلى الإسهام في نظام دوليٍّ أكثر شمولاً وفعاليةً وعدالةً وأمانًا وقدرةً على مواجهة التحديات العالمية والإقليمية الحالية، وتعمل من أجل نظامٍ قويٍّ يقوم على التضامن، لا القطبية.

وهذه مهمةٌ صعبةٌ، تتطلب صبرًا إستراتيجيًا وتصميمًا لا يتزعزع. وتركيا، بفضل إرادتها السياسية الصلبة وقدراتها المتزايدة، في وضع جيدٍ يؤهلها لتكون واحدة من مهندسي مثل هذا النظام الدولي الجديد. إن سعي تركيا إلىً إقامة نظام عالميٍّ أكثر شمولاً وعدالةً وأمانًا سيستمر في الانبعاث من مفاهيم العدالة والضمير المتأصلة في ثقافة الشعب التركي وهويته العريقة التي تمتد إلى قرون، ومن ثَمّ تنعكس في سياستنا الخارجية الوطنية.

ومن هنا فإنّ تركيا مستعدة للتعاون مع الدول الأخرى للدفاع عن قيمنا المشتركة والوفاء بمسؤولياتنا المشتركة في إنشاء نظام دوليٍّ شامل وفعالٍ يعطي أولويةً عاليةً لرفاهية الإنسان، ويعالج الفوارق الاقتصاديّة، ويعزّز السلام والأمن والاستقرار والازدهار العالمي.

الأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية التركية في مطلع القرن التركي:

إن حماية مصالح تركيا في بيئة إقليمية وعالمية متقلبة، وتشكيل الظروف اللازمة

لتحقيق السلام والتنمية المستدامين في جوارنا الأوسع - من أهداف التكميلية التي تتطلب إستراتيجية شاملة ومتكاملة. وإرساء السلام والأمن في منطقتنا، ومواصلة إسباغ الطابع المؤسسي على علاقاتنا الخارجية على أساس بنيوي، وتطوير بيئة من الرخاء والنهوض بأهدافنا العالمية- كل ذلك يمثّل المبادئ الأساسية لهذه الإستراتيجية.

> "يساعد عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية الحركات المسلحة والمنظمات الإسلامية المسلحة في تقديم سياسية تخاطب تطلعات المكونات المحلية"

1- الإسهام في أمن المنطقة وسلامها وخلق نماذج تعاون جديدة:

إن الإسهام في السلام والأمن في المنطقة هو هدف ذو شقين يتألف من الجهود المبذولة: أولاً للقضاء على التهديدات ومعالجة التحديات وثانيًا استكشاف الفرص لتطوير نماذج التعاون الاقتصادي والسياسي الإقليمي.

إن الإرهاب هو أكبر تهديد للسلام والأمن الإقليميين في جوارنا الأوسع. ورغم أن الإرهاب يشكل جريمة ضد الإنسانية، فإنه ما يزال مستخدمًا بوصفه أداة للحروب بالوكالة في سوريا وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل وأماكن أخرى. وبالنظر إلى طبيعة الإرهاب العابر للحدود الوطنية، فمن الضروري التأكيد مرارًا وتكرارًا ضرورة التعاون الدولي الحقيقيِّ الفعّال في مكافحة هذه الآفة. والتزام تركيا بهذه المعركة يتجاوز مجرد الكلام. نحن الحليف الوحيد في حلف شمال الأطلسي الذي له قوات على الأرض في الحرب ضد داعش. وكذلك نحارب الأجندة الانفصالية لحزب العمال الكردستاني الإرهابي وفروعها الإرهابية، وتهديداتها التي لا تقتصر على أرواح الأبرياء فحسب، بل تهدد أيضًا سيادة جيراننا وسلامتهم الإقليمية. وكذلك، نواصل جهودنا الحثيثة ضد منظمة غولن الإرهابية الانقلابية. وبذلك، تتمتع تركيا بالإصرار والقدرة والثبات على خوض هذه المعارك معًا في وقت واحد. وفي سياق التزامنا الراسخ بمكافحة الإرهاب، سنواصل الاضطلاع بدورٍ رائدٍ في المبادرات الدولية في هذا المجال. لكن تصميمنا لا يعفي الآخرين بأي حال من مسؤولياتهم.

إن أكبر تهديد لسلامة أراضي سوريا ووحدتها السياسية هو الدعم العلني الذي تقدمه القوى التي لديها مخططاتها الخاصة في هذا البلد للمنظمات الإرهابية. ونحن مصممون على منع التهديد الذي يشكله أي نوع من المنظمات الإرهابية القريبة من حدودنا؛ لأمتنا وللاستقرار الإقليمي على حد سواء.

وتشجيع العملية السياسية القائمة على سلامة الأراضي السورية ووحدتها أمرٌ بالغ الأهمية؛ لحل الصراع والقضاء على الملاذات الآمنة للإرهابيين. والشعب السوري هو الذي يقرر كيفية حل الصراع ومستقبل بلده. لذلك، ومن أجل التوصل إلى حلٍّ مستدام، يجب أن تشارك المعارضة السورية الشرعية بشكلٍ كاملٍ في هذه العملية السياسية، وفقًا لخريطة الطريق المنصوص عليها في قرار مجلسِ الأمنِ الدولي رقم 2254 الذي يحدد إطار الانتقال السياسي في البلاد. والأمر الملِحُّ هنا، يكمن في تسريع الجهود نحو حلٍّ شاملٍ ودائمٍ ومستدامٍ يلبي التوقعات المشروعة للشعب السوري.

والتقدم في هذه العملية يمكن أن يؤدي أيضًا إلى تسهيل العودة الآمنة والطوعية والكريمة للسوريين إلى ديارهم، فتحقيق الاستقرار في أسرعِ وقتٍ ممكنٍ شرطٌ أساسيٌّ لهذه العودة. وبفضل جهود تركيا، تمكن مئات الآلاف من السوريين من العودة إلى ديارهم. وبينما نستضيف السوريين تحت الحماية المؤقتة ونلبي احتياجاتهم اليومية، سنستمر في تشجيع عودتهم إلى وطنهم في ظل الظروف المذكورة أعلاه.

وكذلك تُعَدّ تركيا المدافع الرئيس عن وحدة الأراضي والاستقرار السياسي في العراق. ولتحقيق هذه الغاية، تواصل الولايات المتحدة دعمها الثابت للمبادرات الرامية إلى القضاء على الجماعات الإرهابية في العراق، مع التركيز بشكل أساسي على مكافحة حزب العمال الكردستاني الإرهابي.

يشهد الشرق الأوسط فترة من التغيير والتحول منذ السنوات القليلة الماضية، ويجري تشكيلٌ ذاتي لتوازنٍ جديدٍ للقوى في المنطقة. وفي هذا السياق، شكل استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية علامة فارقة على صعيد اتجاهات التقارب والتطبيع في المنطقة. ومثل هذه الخطوات، التي قد تتبعها خطوات أخرى، تعزز الأمن والاستقرار والازدهار بشكل عام. وقد أسهمت تركيا بالفعل في هذه العملية من خلال تطوير علاقاتها مع دول المنطقة، على أساس الإرادة والمصالح المتبادلة. ونتيجة لذلك، تسود بيئة مواتية نسبيًّا للاستقرار في الشرق الأوسط، على الرغم من التحديات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المستمرة. وهناك حاجةٌ إلى إصلاحاتٍ هيكليّةٍ كبيرةٍ وتعاونٍ قويٍّ للتغلب على هذه التحديات وتوفير مستقبل واعدٍ للشبابِ الذين يشكلون أكبر مجموعة ديموغرافية في الشرق الأوسط. إن التحديات الملحة والتهديدات الصادرة عن المنظمات الإرهابية تحمل دول المنطقة على توحيد قواتها. وعلى هذا النحو فقط، يمكنها تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها، والتغلب على التفاوت في الدخل، والتركيز على الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة والنظيفة، فضلاً عن البحث

والتطوير، والابتكار، والتحول الرقمي. باختصار، يُعَدّ التعاون بين دول المنطقة شرطا لا غنى عنه لتحقيق كلِّ ذلك من أجل شعوبها.

ومن ناحية أخرى، فإن السلام الدائم في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حلٍّ عادلٍ ودائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يظلُّ واحدًا من أكبر المظالم العالمية في عصرنا. لَهذا السبب سنواصل دعم الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقوقه المشروعة على أساس القانون الدولي. إن حل الدولتين، مع دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة الأراضي، على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية– سيوفر السلام والأمن الذي تسعى إليه «إسرائيل» أيضًا.

والتحدي الملح الآخر الذي يتعين علينا التغلب عليه من أجل الأمن الأوروبي والعالمي يتلخص في الحرب المستمرة بين روسيا وأوكرانيا. وعواقبه الضارة لا تؤثر في الأطراف المتحاربة والمنطقة فحسب، بل يتردد صداها عالميًّا أيضًا. إنّنا بذلنا منذ البداية وما نزال، جهود الوساطة والتيسير منذ اندلاع الحرب. وبعد مرور عام ونصف، ما تزال الحاجة قائمةً لأن نعطي الأولوية للدبلوماسية والحوار من أجل وضع حدٍّ للمعاناة

الإنسانية. وستواصل تركيا استخدام جميع قنواتها السياسية والدبلوماسية لتحقيق هذه الغاية. وسنكثّف جهودنا لإنهاء الحرب من خلال الدبلوماسية والحوار، على أساس استقلال أوكرانيا ووحدة أراضيها.

وفي غضون ذلك، سنواصل أيضًا جهودنا لإحياء مبادرة البحر الأسود. وقد أسهم نحو 33 مليون طن من منتجات الحبوب التي جرى تسليمها إلى الأسواق العالمية في إطار هذه المبادرة إلى حدٍّ كبير في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، ووصلت إلى المناطق التي ما يزال فيها خطر الجوع العالمي قائمًا. وإحياء هذه المبادرة يتداخل أيضًا مع أمن حوض البحر الأسود.

إن سياسة الشراكة الإفريقية التي ننتهجها هي بمثابة عرض لسياستنا الخارجية المبادِرة والإنسانية ومتعددة الأبعاد. وهي تقوم على شراكةٍ متساويةٍ ومتكاملةٍ وشاملةٍ واحترامٍ متبادل. وفي هذا السياق، تتخذ تركيا خطواتٍ حثيثةً للوقوف مع القارة الإفريقية في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الكبيرة. وترتكز هذه الخطوات على المنفعة المتبادلة وحدها، وتدعم مبدأ «الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية». تعتقد تركيا أن القارة بحاجة إلى أن تكون صاحبة كلمة في الحوكمة العالمية؛ ولهذا السبب دعمنا بقوة عضوية الاتحاد الإفريقي في مجموعة العشرين الأخيرة.

إن إرساء السلام والأمن العالميين يعتمد على استقرار إفريقيا، خصوصًا في منطقة الساحل التي تزيد من هشاشتها الانقلابات والصراعات المسلحة والإرهاب وتغير المناخ والأمن الغذائي والهجرة.

فمن أجل تحقيق السلام الدائم في ليبيا، من الضروري إجراء انتخاباتٍ رئاسيةٍ وبرلمانيةٍ شفافةٍ وعادلةٍ وحرةٍ، مدعومةٍ بإجماعٍ واسع النطاق، من دون أي تأخير. وبهذا الفهم، ستواصل تركيا جهودها المخلصة لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين، مع الحفاظ على وحدة البلاد الاجتماعية وسلامة أراضيها.

وفي سياق أرمينيا، أطلقنا عمليةً تهدف إلى علاقات حسن الجوار والتطبيع الكامل. وفي الوقت نفسه، نواصل تعميق علاقاتنا مع أذربيجان في جميع المجالات، تحت شعار «شعب واحد، في دولتين»، مسترشدين بإعلان شوشا الذي وقعه الرئيسان في يونيو 2021. وقد دعمنا منذ البداية، عملية التفاوض بين أذربيجان وأرمينيا. نأمل أن تستفيد أرمينيا بشكلٍ كافٍ من هذه الفرصة التاريخية المتاحة أمامنا، وفتح فصلٍ جديدٍ من السلام والازدهار والتعاون في هذه المنطقة.

عانى جنوب القوقاز فترة طويلة من الصراعات، وتخلَّف عن اكتشاف إمكاناته غير المستغَلّة وتحقيقها في عالم اليوم الذي تحكمه العولمة. وقد حانت الفرصة منذ زمن طويل لتغيير هذه النظرة إلى المنطقة. وما يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، بدءًا من إزالة الألغام إلى إعادة البناء بأحدث الطرق. وفي هذا الصدد، فإن تركيا مستعدةٌ للاستثمار في إعادة بناء المنطقة من خلال مشروعات البنية التحتية والاتصالات المختلفة، بمجرد أن تتهيأ الظروف. ونظرًا للمكانة الرائدة للشركات التركية في سوق البناء العالمي، فإن تركيا لا تمتلك الإرادة فحسب، بل تمتلك أيضًا القدرة على القيام بذلك. وبمجرد إنشاء البنية التحتية بشكلٍ جيدٍ وتأمين ارتباط المنطقة ببقية العالم بشكلٍ جيدٍ؛ فإن الجميع في المنطقة سيحصلون على أرباحهم في كل المجالات، من التجارة إلى أمن الطاقة، ومن السياحة إلى الاستثمارات الجديدة وفرص العمل. وسيكون الافتتاح السريع لممر زانجيزور أمرًا حيويًّا في هذا الصدد، وعندما يتحقّق تشغيله بكامل طاقته، لإنّ هذا الطريق سيؤدي إلى المزيد من الرخاء للجميع.

وفي سياق آخر، تتمتع تركيا بعلاقات تاريخية وثقافية عميقة مع إيران، حيث تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام منذ قرون. ولأننا دولتان رائدتان في المنطقة، فإننا على استعدادٍ لتعزيز تعاوننا الثنائي والإقليمي مع إيران، وبخاصةً في الحرب ضد الإرهاب في منطقتنا الجغرافية. سيكون الاجتماع الثامن لمجلس التعاون التركي الإيراني رفيع المستوى المقرر عقده خلال الزيارة المقبلة للرئيس رئيسي- حاسمًا؛ ليس فقط لتعزيز أمن حدودنا ومحاربة الإرهاب فحسب، بل كذلك فيما يتعلق بالقضايا الإيجابية المدرجة على جدول أعمالنا، مثل التجارة والطاقة والأمن والنقل والتعليم العالي.

وإنّ الشعب الأفغاني الذي يمرّ بأوقاتٍ عصيبةٍ منذ نصف قرن، ما تزال في حاجةٍ ماسةٍ إلى المساعدات الإنسانية والدعم، بغض النظر عن الدوافع السياسية. وتركيا ملتزمةٌ بالوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني الذي عانى طويلًا سنوات الصراع وعدم الاستقرار، وكان هذا هو الدافع وراء إبقاء البعثات الدبلوماسية التركية على رأس عملها في البلاد. يجب تجنب عودة الكفاح المسلح بأيِّ ثمن، كما يجب إشراك المعارضة في حكم البلاد، وقيام حكومةٍ شاملةٍ تمثل شرائح المجتمع كافة، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء والفتيات ومشاركتهن المتساوية والهادفة في المجتمع، وهذه متطلباتٌ أساسيةٌ للتنمية الاقتصادية والسياسية المستدامة والتماسك الاجتماعي والاستقرار والسلام في البلاد.

وتواصل تركيا جهودها على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية لتعزيز السلام والاستقرار وحل النزاعات القائمة من خلال الحوار في منطقة البلقان. وتركيا بصفتها

دولة تمثل جزءًا لا يتجزأ من المنطقة، وتحظى بثقة الدول الأخرى فيها- تؤدّي دورًا بنّاء في المبادرات التي تسهم في تحقيق السلام والازدهار في منطقة البلقان، التي تعتمد على توازنٍ دقيق. وتؤكد تركيا في كل فرصةٍ دعمها القوي لوحدة أراضي البوسنة والهرسك وسلامتها وسيادتها ووحدتها السياسية، وهو ما يمثل أهميةً حيويةً للسلام في المنطقة بأكملها، وتدعم بقوّة عمليات تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا.

وتركيا في كل هذه المناطق الجغرافية، مستعدةٌ للعمل مع جيرانها وأصدقائها وشركائها، لا للقضاء على التهديد فقط، بل من أجل العمل بشكلٍ مشترك كمحركاتٍ إقليميةٍ للاستقرار والنمو أيضًا. وبعبارة أخرى، نرغب في تعزيزِ علاقاتنا مع جميع البلدان في منطقتنا من خلال جدول أعمال إيجابي، وسيكون لهذا أيضًا تأثيرٌ إيجابيٌّ يمتد لمصلحة المنطقة بأكملها، ومن ثَمّ تتحول إلى صيغة مربحة لجميع الأطراف.

وعلاقاتنا مع اليونان ليست استثناءً من هذا السياق، فالمناخ الإيجابي الحالي يتيح فرصةً ثمينةً لإيجاد حلولٍ للقضايا الخلافية، واستكشاف سبل التعاون ووسائله على أساس جدول أعمال إيجابي. فأمامنا إمكاناتٌ كبيرةٌ في مجالاتٍ مختلفةٍ، تمتد من الاقتصاد والتجارة إلى الاتصالات بين الناس، والحماية المدنية، وجهود الإغاثة. وتركيا صادقة في هذا المسعى من دون المساس بحقوقها ومصالحها المشروعة، وتنتظر الصدق ذاته من اليونان. وعلى هذا النحو، يمكننا تعزيز الثقة المتبادلة وتحويل هذا المناخ السياسي الإيجابي الحالي إلى مناخٍ مستدام.

ومن التغييرات الأخرى التي ستغير قواعد اللعبة في شرق البحر الأبيض المتوسط حل القضية القبرصية بعد ستين عامًا، من خلال إعادة تأكيد الحقوق الأصيلة، والمساواة في السيادة، والوضع الدولي المتساوي للقبارصة الأتراك، والاعتراف باستقلال جمهورية شمال قبرص التركية.

2- تكريس الطابع المؤسسي للعلاقات الخارجية:

هدفنا الثاني هو زيادة إسباغ الطابع المؤسسي على علاقاتنا الخارجية على أساس بنيوي. وهذا الهدف ذو شقين أيضًا: تعزيز علاقاتنا الإستراتيجية الحالية، وإقامة علاقات جديدة.

تتمتع تركيا بشراكةٍ إستراتيجيةٍ طويلة الأمد مع الولايات المتحدة بوصفها حليفًا في الناتو. وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر، فإن مصالحنا ومناهجنا تتداخل في العديد من القضايا الإقليمية والعالمية. وفي الفترة المقبلة، سنسعى جاهدين لتعزيز تعاوننا مع

الولايات المتحدة في نطاقٍ واسع من المجالات، وعلى أساس المصالح المشتركة؛ لأنه أمرٌ بالغ الأهمية؛ للحفاظ على السلام والأمن في جوارنا القريب وخارجه. ومع ذلك فإن الشرط الذي لا غنى عنه لمثل هذا التعاون هو روح التضامن بين الحلفاء، وهذا الأمر يتطلب منا تعزيز الأمن القومي بشكلٍ متبادلٍ، بدلًا من تقويضه.

وتعتقد تركيا أن الرابط عبر الأطلسي عاملٌ حاسمٌ للأمن والازدهار في أوروبا، وهي بوصفها عضوًا بارزًا في حلف شمال الأطلسي، فهي تشارك تركيا بشكلٍ أساسيٍّ في مبدأ «عدم تجزئة الأمن»، وسنحافظ على منظورنا الشامل فيما يتعلق بالتحدّيات التي تواجه الحلف. إن الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره يشكل أحد التهديدين الأساسيين اللذين يهددان منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي هذا السياق، سنبقي مكافحة الإرهاب على رأس جدول أعمال الحلف بما يتماشى مع المفهوم الإستراتيجي لحلف شمال الأطلسي الذي جرى تبنيه خلال قمة مدريد، والذي ينص على أن «مكافحة الإرهاب أمرٌ ضروريٌّ لدفاعنا الجماعي»[4].

وتبقى عضوية الاتحاد الأوروبي أولويةً إستراتيجيةً. فطبيعة التحديات الإقليمية والعالمية بتعقيداتها المتزايدة، تملي علينا الآن أكثر من أي وقت مضى، تعزيز عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي. فإذا كانت مفاوضات الانضمام تقنية بحتة، كما

يُفترَض أن تكون، فإنها تحتاج إلى إحراز التقدم في المفاوضات على أساس منافعها الخاصة، وعدم اختطافها من قبل الدوافع السياسية لبعض الأعضاء. وقد اكتسبت عملية توسعة الاتحاد زخمًا جديدًا بسبب العوامل الجيوسياسية، ولن يكون ترك تركيا خارج الاتحاد سوى خطأ إستراتيجي. وقد أثارت السنوات الطويلة من المفاوضات مع نظرائنا في الاتحاد الأوروبي مسألة كون مفاوضات انضمام تركيا تتقدم على أسس منهجية قائمة على الجدارة أم لا، وإذا ما كانت سياسات الهوية أو حجم سكان تركيا هي التي تشكل ازدواجية الاتحاد تجاه تركيا. يتعين على الاتحاد الأوروبي التمسك بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين، والحفاظ على عملية انضمام تركيا القائمة على الجدارة، والنظر نحو مستقبلٍ مشتركٍ في مجالاتٍ مختلفة، واتّخاذ تركيا شريكًا في مواجهة التحديات التي لا تستطيعٌ مواجهتها بمفردها، بدلاً من النظر إلى تركيا منافسًا. ونتوقع أن يتبنى الاتحاد الأوروبي أخيرًا نهجًا حكيمًا، وأن يبدأ سريعًا في الوفاء بالتزاماته التي جرى إهمالها منذ فترة طويلة تجاه بلدنا. ونحن بدورنا بدأنا بالفعل في إعطاء دفعة جديدة لجهودنا الإصلاحية.

تُعَدّ منظمة الدول التركية OTS بوصفها مشروعًا استشرافيًا واعدًا يحتضن التراث الثقافي للحضارة التركية- نموذجًا رئيسًا لجهودنا الرامية إلى إسباغ الطابع المؤسسي بشكل أقوى على العلاقات الخارجية. تؤدّي المنظمة دورًا رئيسًا في تعزيز وحدة العالم التركي وتضامنه من خلال تعزيز الثقة المتبادلة وتكثيف التضامن السياسي وتسريع فرص التعاون الاقتصادي والفني في العالم التركي، بالإضافة إلى تعزيز تراثنا التاريخي والثقافي المشترك. إن استعداد العديد من البلدان والمنظمات الإقليمية للتعامل مع منظمة الدول التركية هو بمثابة شهادة على نجاحها بالإضافة إلى إمكاناتها. فهناك إمكانات هائلة غير مستغلة لمنظمة الدول التركية، وتدعو «رؤية العالم التركي 2040»، التي جرى اعتمادها في القمة الثامنة في إسطنبول عام 2021، إلى مزيد من التعاون المؤسسي. وتماشيًا مع هذه الدعوة، ستواصل تركيا تعزيز هذه المنظمة في سعيها لتحقيق مستوياتٍ أعمق من التكامل. وفي هذا الصدد، ستكون «منطقة طوران الاقتصادية الخاصة» علامة بارزة في جهود التعاون والتكامل بيننا.

ويأتي تحسين التعاون مع الدول الإسلامية في مقدمة أولوياتنا أيضًا؛ إذ تتمتع «منظمة التعاون الإسلامي» بإمكانيات هائلة على جميع المستويات لتعزيز التنمية الإقليمية. على الرغم من أن مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية D-8 تركز على التنمية الاقتصادية في المنطقة، فإنها تقتصر على ثماني دول. ومن هنا سيكون توسيع منظمة التعاون الإسلامي من خلال إسباغ الطابع المؤسسي على المنظمة نحو منصة مؤسسية للتكامل الاقتصادي والتنمية. ومن شأن هذا أن يعزّز اقتصاد المنطقة، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى تحسين الحكم الرشيد والأمن الإقليمي.

3- تطوير بيئة الرخاء:

هدفنا الثالث هو تطوير بيئة مزدهرة. إن الاقتصاد التركي الذاتي القوي والمستدام مع إمكانية الوصول إلى الفرص العالمية، من شأنه أن يعزز الرخاء الاقتصادي ليس للشعب التركي فحسب، بل لجيرانه وأصدقائه وشركائه في جميع أنحاء العالم أيضًا؛ لذلك، فإن العنصر الاقتصادي في السياسة الخارجية سيحظى باهتمامٍ خاصّ في الفترة المقبلة.

وتماشيًا مع هدفها المتمثل في أن تصبح واحدة من أكبر عشر اقتصاداتٍ في العالم، ستقوم تركيا بتنويع العلاقات التجارية والاقتصادية وتعميقها مع جميع أنحاء العالم. وسوف تشكل التكنولوجيات العالية والحساسة، ومنها الصناعات الدفاعية- مجالات ذات أولوية في هذه العملية. وتساعد هذه القدرة، التي نتقاسمها مع حلفائنا، على الحد من التوترات، وتهدئة الصراعات، والمساعدة في جهود مكافحة الإرهاب، ومن ثَمّ تسهم في خدمة الاستقرار الإقليمي.

وستكون الحريات الأساسية الأربع، وهي حرية حركة السلع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال- مجالاً آخر ذا أولوية. وفي هذا الصدد، سنكثّف جهودنا لتحديث الاتحاد الجمركي واستكمال عملية تحرير التأشيرات.

وبما أن الاستثمار في مشروعات الربط في مجالات الطاقة والنقل والخدمات اللوجستية- يعني الاستثمار في مستقبل مشترك مزدهر، فإن هذه الشبكات تسهم أيضًا في بناء الثقة، وتحسين التفاهم المتبادل من خلال التعاون. تدعم تركيا وتشارك في مشروعات الربط هذه. وفي الفترة المقبلة، سنعمل على تعزيز مكانتنا بوصف تركيا مركزًا في ممرات الطاقة والنقل، ونعمل على زيادة قدرتنا في مجال الربط. سنعطي الأولوية لمشروعات مثل خط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأناضول (TANAP) والممر الأوسط عبر بحر قزوين بين الشرق والغرب، وهذه المشروعات تشكل الطرق الأكثر ملاءمة وموثوقية في مجالات الطاقة والنقل. وعلى هذا النحو، سنقدم إسهامات ملموسة في أمن الطاقة وسلسلة التوريد لجميع شعوب المنطقة.

وفي السياق نفسه، نحن ملتزمون بالإسهام في جهود النقل، ومن ذلك مشروع الطريق التنموي مع جهود العراق وشركائنا في منطقة الخليج، وهو مشروع شامل له فوائد إستراتيجية طويلة الأمد للمنطقة وخارجها. سيكون لمشاركة تركيا تأثيرٌ مضاعفٌ فيما يتعلق بقابلية أي مشروعٍ يهدف إلى تواصل إقليمي مستدام.

4- النهوض بالأهداف العالمية:

هدفنا الرابع هو تعزيز سياساتنا تجاه المناطق الجغرافية المختلفة مع تقديم حلول للمشكلات العالمية.

إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقتان نحشد فيهما كل عناصر سياستنا الخارجية الإنسانية، وتتعزز روابط الصداقة بيننا يومًا بعد يوم. وفي الفترة المقبلة، نهدف إلى تحويل هذه العلاقات إلى سياسة شراكة بين تركيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وقد أصبحت مبادرتنا لـ«آسيا الجديدة»، التي أعلنا عنها في عام 2019، رمزًا لإرادتنا في مواصلة تعزيز علاقاتنا مع آسيا، على أساس المنفعة المتبادلة والأهداف المشتركة. بصفتنا دولة تقع في أقصى شرق أوروبا وأقصى غرب آسيا، فإننا نرى أننا نملك إمكاناتٍ هائلةً وسنواصل استكشاف الفرص في مجموعةٍ واسعةٍ من مجالات التعاون، مثل التجارة والاستثمارات والنقل والخدمات اللوجستية والبنية التحتية، بهدف الإسهام في التنمية في إطار المبادرة، وازدهار المنطقة.

إن موضوع دورة الجمعية العامة الثامنة والسبعين للأمم المتحدة بعنوان: «إعادة بناء الثقة وإعادة إحياء التضامن العالمي»[5] يتطابق تمامًا مع الأهداف العالمية لتركيا. اغتنمنا فرصة هذه الدورة لتجديد دعوتنا لجميع البلدان لإظهار إرادةٍ قويةٍ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والآن، ينبغي لنا أكثر من أي وقت مضى، أن نجتمع معًا كمجتمع عالميٍّ، ونتصدى للتحديات التي نواجهها، ونعمل من أجل مستقبل أكثر سلامًا وازدهارًا. و يتعين لبناء مثل هذا المستقبل ضمان ألا يتخلف أحدٌ عن الركب في عالم شامل ومترابط. تحافظ تركيا على إيمانها بإمكانية وجود عالم أكثر عدالةً، وتسعى جاهدةً لتحقيق هذه الغاية باعتبارها واحدة من أكثر الدول سخاءً في العالم فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية.

ونواصل دعمنا للبلدان الأقل نموًّا LDCs في جميع الجوانب. وبينما نواصل دعمنا ومساعداتنا الإنسانية للمنطقة، فإن المطالب والأفق السياسي لجنوب الكرة الأرضية تتجاوز بكثير الاحتياجات العاجلة، ويتعلق الأمر أيضًا بالظلم وأنظمة الحكم العالمية غير العادلة؛ لذلك، فإننا نعلق أهمية كبيرة على مبادرات إعادة تنظيم الجنوب العالمي. ولن تؤدي مثل هذه المبادرات إلى تعزيز قدرة بلدان المنطقة فحسب، بل ستوفر أيضًا التنمية المستدامة ومعالجة الفقر وضمان الأمن الغذائي. وتتوافق سياساتنا في أمريكا اللاتينية وإفريقيا مع هذا المنظور.

وتشكل مبادرة «تصفير النفايات» التي جرى إطلاقها تحت رعاية السيدة الأولى أمينة أردوغان، إسهامًا كبيرًا آخر في جهود التنمية المستدامة ومكافحة تغيّر المناخ. وسنواصل متابعة هذه المبادرة التي جرى تبنيها عالميًّا من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعتمد في عام 2022.

وهناك مشكلة عالمية أخرى تتطلب أقصى قدرٍ من الاهتمام، هي وباء العنصرية الجديد، وكراهية الأجانب، وكراهية الإسلام، وبخاصة في الدول الغربية. ومن المؤكد أن هذه الاتجاهات المثيرة للقلق التي تظهر في جرائم الكراهية من بين أكبر التهديدات للسلام والوئام الاجتماعي والقيم الديمقراطية العالمية. ومن غير المقبول أن نرى التقاعس عن إحراق المصحف الشريف كتاب دين الإسلام الذي بدأ نزولُه بآية "اقرأ!"، ومن المروّع أن تستمر هذه الاتجاهات والأفعال التي تنتهك جوهر حقوق الإنسان والحريات الأساسية في القرن الحادي والعشرين. لكننا لن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذه التوجهات الخطيرة، وستواصل تركيا دعم المبادرات الرامية إلى مكافحة الإسلاموفوبيا على جميع المنصات، ولاسيّما الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الإسلامي.

5- تحوّل وزارة الخارجية وصنع السياسات:

كل هذه المهام التي تنتظرنا هائلة، وتتطلب التكيف المستمر؛ لهذا السبب كان تسريع التحول التنظيمي لوزارة الخارجية أولويةً منذ أول يوم لي في المنصب. وقد شمل هذا التحوّل التنظيمي المستمر إعادة هيكلة مختلف الإدارات، والاستثمار في التقنيات الحديثة من أجل تعزيز الكفاءة في صنع السياسات الخارجية وتنفيذها، والعمل على أن تكون أكثر مرونة واستباقية في مواجهة الديناميكيات العالمية المتطورة.

واليوم، لم تعد الشؤون الدولية مقتصرة على الدبلوماسية بمعناها الكلاسيكي؛ فالأمن والدفاع والاستخبارات والاقتصاد والتجارة والتمويل والطاقة والبيئة والثقافة والاتصالات والصحة كلّ ذلك جزءٌ لا يتجزأ من شبكة مكثفة ومعقدة من العلاقات الدولية. وبالتوازي مع انتشار هذه المجالات المتشابكة، تظهر أيضًا جهاتٌ فاعلةٌ وأصحاب مصلحةٍ جدُدٌ. وكل هذه التطورات أدت إلى توسيع حقيبة وزارات الخارجية على المستوى العالمي. كما أنها أجبرت وزراء الخارجية على القيام بدورٍ أكثر نشاطًا في تنسيق المواقف الوطنية مع الوزارات التنفيذية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة.

ووزارة الخارجية التركية ليست استثناء، فهي مكلفةٌ بالتنسيق الفعال لجميع العلاقات الخارجية، إلى جانب مهامها الأخرى. ومن ثَمّ ستواصل وزارة الخارجية في الفترة المقبلة تنفيذ هذه المهمة بهدف ضمان أن تتحدث تركيا وتتصرف بصوت واحد في العلاقات الخارجية. وهذا يوفر نهجًا أكثر شمولية وتماسكًا وتنسيقًا للدبلوماسية والشؤون الدولية، ولكنه يضمن أيضًا تنفيذ قرارات السياسة الخارجية المتخذة في مجالات السياسة المختلفة بسرعةٍ وبشكلٍ متماسك.

تتيح التقنيات الجديدة تطوير أدوات ثورية لتنفيذ الدبلوماسية وتشكيل السياسة الخارجية. وبعد إطلاق مبادرة الدبلوماسية الرقمية في عام 2019، تستفيد الوزارة من الإمكانات الهائلة للتقنيات الرقمية، سواء أكانت استشرافًا إستراتيجيًّا أو إنذارًا مبكّرًا أو دبلوماسية عامة أو خدمات قنصلية. سنعطي الأولوية لمواصلة تطوير المهارات الرقمية لدبلوماسيينا على مختلف المستويات.

يتطلب التكيف مع التغيير والابتكار التعلم طوال الحياة المهنية. وستؤدّي أكاديمية الدبلوماسية دورًا محوريًّا في هذا الصدد. وسيساعد هذا في تحويل الوزارة من خلال

تقديم التدريب في أثناء الخدمة للدبلوماسيين، وتزويدهم بالمهارات والأدوات الرقمية وغير الرقمية اللازمة لمواجهة التحديات المعقدة بشكلٍ فعّال.

ومن أجل تعزيز قدرة الدبلوماسية على الإبحار عبر تعقيدات المسرح العالمي في القرن الحادي والعشرين، فمن الأهمية بمكان تعزيز القدرات التحليلية وتوسيع الآفاق نحو الاستشراف الإستراتيجي. وفي هذا الصدد، فإن تبادل المعلومات مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر يثري العمل اليومي للدبلوماسيين والعكس صحيح. ولهذا السبب فإن الحفاظ على علاقاتٍ أوثق وتطويرها مع أصحاب المصلحة المعنيين والبارزين سيبقى أولوية. وسيستمر مركز الوزارة للبحوث الإستراتيجية SAM في القيام بدور الوسيط بين مؤسسات الفكر والرأي والأوساط الأكاديمية، بينما يؤدّي في الوقت نفسه دورًا في بناء قدرات مؤسسات الفكر والرأي.

إن التحول التنظيمي والتطورات الأخيرة الأخرى في وزارة الخارجية يعكسان باختصار، نهجًا استباقيًّا من خلال كونها «مؤسسة ذكية»، والتكيف مع المشهد المتغير للشؤون العالمية باستمرار، مع الحفاظ على الولاء للمعرفة التي اكتسبتها عبر القرون.

الخاتمة:

تتزامن إعادة تشكيل سياسة تركيا الخارجية، وهي تدخل «قرن تركيا»، مع مواجهة التحديات المعقدة في القرن الحادي والعشرين بشكل أكثر فعالية. وفي مواجهة التحديات الملحة، تدرك تركيا أهمية المسؤولية الملقاة على عاتقها، بصفتها جهة فاعلة في بناء النظام على الساحة الدولية، وستواصل العمل وفقًا لذلك، وستكون في الطليعة في الجهود الرامية إلى إقامة نظامٍ دوليٍّ أكثر شمولاً وفعاليةً، استنادًا إلى قيمها الوطنية المتأصلة.

وتحوّل وزارة الخارجية لتحقيق هذه الغاية، يتجلى في الالتزام بالتكيف مع الديناميكيات العالمية المتغيرة، وتحسين الكفاءة التنظيمية، ومواصلة تعزيز القدرات الدبلوماسية. ومن خلال تحسين التنسيق والتعاون، تسعى تركيا إلى تقديم أجندة موحدة ومتماسكة للسياسة الخارجية على الساحة العالمية، وهي بذلك تطمح إلى أن تكون منارةً للاستقرار والازدهار والعدالة، وتسهم في نظام عالميٍّ أكثر إنصافًا وأمانًا، وتستعد لتأدية دور أكثر تأثيرًا واستباقية في تشكيل المشهدً العالمي بتصميم وتفاني.

الهوامش والمراجع:

1. «قرن تركيا» الذي أعلنه الرئيس رجب طيب أردوغان، هو على حدّ تعبيره: «خريطة طريق شاملة، من شأنها أن ترفع بلادنا فوق مستوى الحضارات المعاصرة... وعزمٌ على تحقيق أحلام أمتنا منذ قرن من الزمان والسير قدمًا نحو أهداف أكبر... ومظهرٌ لتوحيد قوى 85 مليون شخص، والعمل على بناء مستقبلهم بروح حرب الاستقلال. انظر: «مئوية تركيا تُعَدّ بمثابة خريطة طريق شاملة من شأنها أن ترفع مكانة بلدنا فوق مستوى الحضارات المعاصرة»، انظر:

2. "The Century of Türkiye Is a Comprehensive Roadmap that Will Raise Our Country above the Level of Contemporary Civilizations," TCCB, (May 31, 2023), retrieved September 25, 2023, from https://www.tccb.gov.tr/en/news/542/147352/president-erdogan-attends-event-marking-the-161st-foundation-of-the-turkish-court-of-accounts.

3. "Press Conference by Secretary-General António Guterres at United Nations Headquarters," United Nation, (September 13, 2023), retrieved September 26, 2023, from https://press.un.org/en/2023/sgsm21938.doc.htm.

4. "UN Sustainable Development Goals No. 2: Zero Hunger," United Nations, retrieved September 25, 2023, from, https://www.un.org/sustainabledevelopment/hunger/#:~:text=2%20billion%20people%20in%20the,5%20were%20affected%20by%20wasting.
"NATO 2022 Strategic Concept," NATO, (June 29, 2022), retrieved September 26, 2023, from https://www.nato.int/strategic-concept/, p. 8.

5. "Rebuilding Trust and Reigniting Global Solidarity: Accelerating Action on the 2030 Agenda and Its Sustainable Development Goals towards Peace, Prosperity, Progress and the Sustainability for All," United Nations General Assembly, (September 22, 2023), retrieved from https://gadebate.un.org/sites/default/files/gastatements/%5Bvariable%3Acurrent_session%5D/tv_en.pdf.